

## أزمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر

أ.د. علي بلعزوز جامعة الشلف  
أ. ضالع دليلة طالبة دكتوراه جامعة الشلف

الملخص:

يتميز سوق المحروقات بعدم الاستقرار بسبب ما يتعرض له أسعار البترول من تقلبات حادة حيث شهد عدة أزمات سعرية على غرار أزمة 1986، 1997، 2008 وأخيرا 2015 لهذا تواجه الدول المصدرة للبترول تحديات تنتج من كون إيرادات البترول تخضع لهذه التقلبات، و في ظل الاعتماد الشديد على هذه العائدات التي تعتبر الدعامة الأساسية للموازنات العامة و لموازن المدفوعات فإن السياسة المالية تعتبر أداة رئيسية تستعملها الدول المصدرة للنفط للتكيف مع هذه الأوضاع و المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، والجزائر إحدى هذه الدول فهي ليست في منأى عن مخاطر تقلبات أسعار النفط حيث عرفت تدهورا في ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وتعرضت لعدة هزات.

ومن خلال هذا المقال سنحاول تحديد توجهات السياسة المالية في الجزائر في مواجهة تقلبات أسعار النفط، ومحاولين الإجابة على السؤال التالي: هل الإصلاحات التي عرفتها السياسة المالية في الجزائر مكنتها من تفعيل السياسة المالية لمواجهة التقلبات في أسعار النفط، وهل استفادت الجزائر من أزمات النفط.

وقد بينت الدراسة أن كل من الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر لا تزال في ارتباط شديد مع أسعار النفط رغم كل الإصلاحات الاقتصادية و حتى بعد إنشاء صندوق ضبط الإيرادات مما يدل على أن إجراءات السياسة المالية لم تتمكن من تحقيق هدفها المتمثل في ضبط النفقات العامة و تقليل تبعيتها لأسعار النفط خلال فترة ارتفاعها وهذا ما يؤكد وقوع الجزائر في أزمة مرة أخرى عام 2015 نتيجة انخفاض أسعار النفط.

الكلمات المفتاح: أسعار النفط، السياسة المالية، الإيرادات العامة، النفقات العامة، الاصطلاحات الاقتصادية.

Abstract:

The oil market is characterized by instability because of the suffering of the oil prices from sharp fluctuations where he witnessed several crises like the 1986 price crisis, 1997, 2008, and finally in 2015 to the countries facing the challenges of the Petroleum Exporting results from the fact that oil revenues are subject to these fluctuations, Fiscal policy is a key tool used by oil-exporting countries to adapt to these conditions and to maintain economic stability, and Algeria one of these countries are not immune to the risk of fluctuations in oil prices as seen deterioration in the economic and social circumstances and suffered several concussions.

In this article we will try to determine the orientation of fiscal policy in Algeria in the face of oil price fluctuations, trying to answer the following question: Is the reforms have defined fiscal policy in Algeria, which has enabled it to activate fiscal policy to counter the volatility in oil prices, and whether Algeria has benefited from the oil crises.

The study showed that both revenue and public expenditure in Algeria is still in strong association with oil prices, despite all the economic reforms which indicates that the fiscal policy measures have not been able to achieve its goal in controlling public expenditure and reduce the dependence of revenues in oil prices during the height of this is confirmed by the occurrence of Algeria is in crisis again in 2015 as a result of lower oil prices.

Key words: oil prices, fiscal policy, public revenues, public expenditure, economic terminology.

تمهيد:

منذ نهاية الثمانينات انتهجت الجزائر مجموعة من الإصلاحات التي مست سياستها المالية، وتعد هذه الإصلاحات أحد المحاور الرئيسية ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي فرضته المؤسسات الاقتصادية الدولية، هذه الإصلاحات تهدف إلى السيطرة على العجز المتتالي في الميزانية العامة بعد سنة 1986 بسبب انخفاض أسعار النفط وتراجع الإيرادات.

## أزمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر

وقد اتخذت الدولة مجموعة من الإجراءات قصد زيادة الإيرادات العامة وترشيد الإنفاق العام من أجل تفعيل سياساتها المالية لمواجهة التقلبات في أسعار النفط، وفيما يلي سنحاول التطرق إلى مختلف الإصلاحات التي عرفتها كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة، كما سنقيس درجة حساسية كل من الإيرادات والنفقات لسعر برمبيل النفط من خلال تطبيق دراسة قياسية على معطيات الجزائر هذا لتحديد وبشكل أكثر دقة لدرجة حساسية كل من الإيرادات و النفقات لسعر برمبيل النفط ومعرفة أيضا مدى فعالية الإصلاحات في الجزائر في التقليل من الاعتماد على العائدات النفطية.

أولا: أزمات النفط وتطورات أسعاره

يعتبر موضوع أسعار البترول من أكثر الموضوعات إثارة للجدل و إحاطة بالغموض، فبالإضافة للعوامل الاقتصادية هناك عوامل أخرى عديدة تلعب دورا هاما في تحديد أسعار البترول.

والتغيرات التي عرفتها الصناعة البترولية -فيما يخص مراكز القوى وصنع القرارات فيها- قد صاحبها تطورات هامة في أسعار البترول، وقد كانت سنة 1973 نقطة تحول كبيرة في تاريخ الصناعة البترولية. وفيما يلي سنتطرق لمختلف الأزمات التي عرفتها أسعار النفط.

1- الأزمة النفطية الأولى (1973-1974): في أكتوبر 1973 شهد العالم أزمة طاقة وكان ذلك نتيجة منطقية لمجموعة من الأسباب:

أ- الأسباب السياسية<sup>1</sup>: عند قيام حرب أكتوبر 1973 لم تجد الدول العربية إلا البترول لاستخدامه كأداة للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، التي تساند إسرائيل<sup>2</sup>.

ب- الأسباب الاقتصادية:

- التضخم: استفحال ظاهرة التضخم في البلدان الرأسمالية الصناعية و تصديرها للبلدان النامية<sup>3</sup>.

- تدهور قيمة الدولار: لقد تدهورت قيمة العملات الرئيسية و خاصة الدولار الأمريكي وهو العملة المعتمدة في تحديد قيمة وأسعار البترول.

- قاعدة مناصفة الأرباح و رغبة الدول النفطية في زيادة أرباحها: قاعدة مناصفة الأرباح (50%) للدولة صاحبة الأرض و 50% للشركات المستغلة) عمدت الشركات الاحتكارية على تخفيض الأسعار في المناطق البترولية غير الأمريكية إلى مستويات متدنية و هذا لتخفيف الأعباء التي تلتزم بدفعها إلى الدولة صاحبة الأرض و حصولها على الأرباح في المراحل الصناعية اللاحقة<sup>4</sup>.

2- الأزمة النفطية الثانية (1979-1980): إن الأزمة النفطية الثانية كانت نتيجة أسباب و تحولات سياسية واقتصادية هذه الأخيرة انعكست مباشرة على الأسعار فيما أثرت الأسباب السياسية على الكميات المعروضة و المطلوبة من النفط.

أ- الأسباب السياسية: مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في عام 1980 انخفض إنتاج البترول العراقي بمقدار 2.7 مليون برمبيل يوميا، وإنتاج إيران بمقدار 600 ألف برمبيل يوميا فتعززت الأسعار في تصاعدها حتى ارتفعت إلى أكثر من 32 دولار للبرمبيل<sup>5</sup>.

ب- الأسباب الاقتصادية: لقد تدهور سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى سواء بعد تخفيضه الأول في أوت 1971 أو الثاني في فيفري 1973 و كذلك بعد التعويم الشامل للعملات الذي حدث بعد انهيار نظام بريتون وودز، و ذلك أدى إلى انخفاض الأسعار الحقيقية للنفط، فأجبرت الدول الأعضاء في (OPEC) على رفع أسعار النفط مع نفس الانخفاض في قيمة الدولار.

## أزمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر

3- أزمة النفط 1986: يوصف عام 1986 بأنه الأسود بتروليا حيث تدهورت أسعار البترول إلى ما يقارب 13 دولار للبرميل الواحد ويمكن إجمال أسباب هذه الأزمة في:

أ- الأسباب الاقتصادية: من أهمها نذكر:

- برامج ترشيد استهلاك الطاقة: عند ارتفاع أسعار البترول في 1973 — 1974 وضعت الدول الصناعية برامج صارمة تنفيذاً لأهداف الوكالة الدولية للطاقة<sup>6</sup> فيما يتعلق ب:<sup>7</sup>

- ترشيد استهلاك الطاقة، الحد من استيراد البترول، تشجيع مصادر الطاقة البديلة.

- الاعتماد على بدائل للنفط: لم تكتف الدول الصناعية بتنفيذ برنامجها الطموح لترشيد استهلاك البترول بل وضعت برنامجاً آخر وهو العمل على تطوير مصادر الطاقة البديلة للبترول.

- تكوين مخزون استراتيجي ضخم من البترول: اهتمت الدول الصناعية ببناء مخزون استراتيجي ضخم من البترول و طرحه من وقت لآخر في السوق. بما يفوق احتياجات الطلب ضمن سياسة مشتركة هادفة إلى السيطرة على السوق البترولية<sup>8</sup>

- توسيع الإنتاج في الدول خارج الأوبك: منذ أزمة البترول 1973/1974، جرى التخطيط لتنفيذ سياسة جادة للتوسع في إنتاج البترول في المناطق خارج دول منظمة (OPEC) مثل بحر الشمال، ألاسكا، المكسيك، الهند، الصين وغيرها.<sup>9</sup>

ب- الأسباب السياسية: أهمها

- محاولة السعودية استعادة زعامتها للدول المصدرة:<sup>10</sup> من أهم الاستراتيجيات التي طبقتها (OPEC) في بداية الثمانينات للمحافظة على الأسعار. بما يتناسب مع احتياجاتها هي استراتيجية نظام الحصص، وبذلك استمرت السعودية بالوفاء بالتزامها تجاه منظمة أوبك حتى عام 1985، وقد أدى ذلك إلى خفض حصة السعودية في السوق الدولية وبالتالي انخفضت عوائد صادراتها من البترول، وجاءت النتائج عكسية بتوسع دول أخرى في حصتها من السوق مثل الاتحاد السوفيتي ودول بحر الشمال.

ولما كانت عوائد البترول تشكل المصدر الوحيد تقريبا لموارد النقد الأجنبي بالنسبة للاقتصاد السعودي، فقد بدأ ميزان المدفوعات السعودي منذ عام 1982 يتأثر بانخفاض عائدات البترول لذلك أعلنت المملكة العربية السعودية عن تغيير سياستها البترولية حيث قررت القيام بمشاركة الدول العربية الخليجية باسترداد حقها من السوق العالمية بدلا من التنازل عنه للدول المنتجة الأخرى، وبدأت المملكة في تنفيذ سياستها التي أطلق عليها (حرب الأسعار) والمطالبة بنصيب عادل في سوق البترول العالمي.

والجدول الموالي يوضح تطور الأسعار خلال الفترة (1970-1985)

جدول رقم (01): أسعار النفط الخام الاسمية في الفترة (1970-1986) (دولار/برميل)

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
السعر	1.67	2.03	2.29	3.05	10.73	10.73	11.51	12.93
السنة	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
السعر	12.7	17.25	28.6	32.51	32.38	29.04	28.20	27.01

المصدر:

<http://www.opec.org/library/annual%20statistical%20bulletin/interactive/2003/filez/XL/T73.XLS>

## أزمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر

من 1970 إلى 1981 السعر الرسمي للخام العربي الخفيف.

من 1982 السعر الفوري لسلة خامات أوبك.

4- تطور أسعار النفط بعد أزمة 1986 وحتى 1999: بعد الانخفاض الحاد لأسعار النفط سنة 1986 عرفت الأسعار عدة تذبذبات صعودا وهبوطا، فقد بلغت 17.7 دولار للبرميل في عام 1987 ثم عادت وتراجعت إلى 14.2 دولار للبرميل في عام 1988 ثم ارتفعت مرة أخرى إلى 17.3 سنة 1989 (انظر الجدول رقم (02)) و في بداية التسعينات تعرضت السوق البترولية العالمية لأزمة أخرى حيث ارتفعت الأسعار مرة أخرى في حرب الخليج الثانية فبلغ متوسط السعر 22.3 في سنة 1990، وقد ارتفعت الأسعار في الأشهر الأولى للحرب حتى بلغت سقف 40 دولار للبرميل<sup>11</sup>، لكن التحسن في أسعار النفط لم يدم طويلا حيث بدأت الأسعار في الانخفاض عام 1991، ويرجع ذلك لجملة من العوامل، أهمها التباطؤ في نمو الطلب على البترول نتيجة الركود الذي يعانيه الاقتصاد العالمي، واستمرار الاحتفاظ بمخزون بترولي كبير في الدول الصناعية بالإضافة إلى عدم تقيد دول الأوبك بالحصة المخصصة لها من الإنتاج<sup>12</sup>، واستمرت مرحلة الهبوط والتآكل مرة أخرى وشكل " نظام النفط مقابل الغذاء " - الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1995 - نقطة بارزة في العقوبات الدولية المفروضة على العراق وإفراز خطير للحرب<sup>13</sup> وفي نهاية التسعينات وبالضبط سنة 1998 اهتزت السوق البترولية العالمية مرة أخرى بانخفاض مريع لأسعار الزيت الخام حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 13 دولارا للبرميل الواحد.<sup>14</sup> ومن أسباب هذا الانهيار نذكر:

- تتابع الأزمات الاقتصادية في العالم، و اتسمت السوق البترولية العالمية سنة 1998 بضعف كبير في الطلب العالمي.

- زيادة (OPEC) لحصتها في الإنتاج وعدم التزام بعض دولها بحصص الإنتاج المقررة لها، مما أدى إلى ظهور فائض في العرض العالمي عندما تزامن مع استخدام المخزون الاستراتيجي لدول الوكالة الدولية للطاقة.

وقد تعافت سوق النفط العالمية منذ منتصف عام 1999، حيث ارتفع متوسط سعر برميل البترول لسلة خامات (OPEC) 17.5 دولار للبرميل في عام 1999 مقابل 12.3 دولار في عام 1985<sup>15</sup>، واستمرت أسعار النفط في التحسن التدريجي وذلك كمحصلة لمجموعة من العوامل. ويوضح جدول رقم (02) تطور أسعار النفط الخام الاسمية في الفترة (1999/1986).

الجدول رقم (02): تطور أسعار النفط الخام الاسمية في الفترة (1999/1986) (دولار/برميل)

السنة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
السعر	13	17,7	14,2	17,3	22,3	18,6	18,4
السعر	16,3	15,5	16,9	20,3	18,7	12,3	17,5

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2000، ص 189

5- تطورات أسعار النفط منذ سنة 2000: لقد سجلت أسعار النفط الخام في عام 1998 أدنى مستوى لها منذ عام 1977، و قد بدأت في الارتفاع القوي منذ عام 1999، وتواصل هذا الارتفاع بقوة في عام 2000 ومن أسباب الطفرة النفطية 2000 نذكر:

## أزمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر

أ- إعلان العراق وقف صادراته النفطية: في أعقاب الهبوط الكبير الذي تعرضت له أسعار النفط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001<sup>16</sup>.

ب- التوترات الأمريكية-الفترويلية: بعد الحظر العراقي المؤقت لصادرات النفط، بدأت التوترات الأمريكية-الفترويلية ومحاولات واشنطن لإسقاط الرئيس الفترويلي المنتخب هوجو شافيز من خلال التنسيق مع حلفائها في فترويل لتعطيل العمل في قطاع النفط.<sup>17</sup>

ج- الملف النووي الإيراني: تحولت التوترات بشأن الملف النووي الإيراني إلى عامل رئيسي في التأثير على أسعار النفط، و سبب هذا التأثير يرجع إلى وضع إيران كمنتج ومصدر للنفط والغاز، وكدولة تملك احتياطات هائلة.<sup>18</sup>

د- التغيير في الإستراتيجية النفطية الأمريكية: الشركات النفطية الأمريكية تحقق مكاسب كبيرة من ارتفاع أسعار النفط، خاصة أن هذه الشركات تملك قسما مهما من احتياطات الدول التي أبرمت معها عقودا للتنقيب والاستكشاف وتقاسم الإنتاج. وهذا الأثر المزدوج لارتفاع أسعار النفط مكن الولايات المتحدة الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط بعد أن أصبح القطاع النفطي العراقي العملاق مفتوحا أمامها.<sup>19</sup>

و- إجراءات (OPEC) لرفع الأسعار: بدأت (OPEC) في تطبيق آلية لضبط أسعار البترول، وأعلنت في جانفي 2001 الالتزام بزيادة الإنتاج بواقع 500 ألف برميل يوميا.<sup>20</sup> و الجدول الموالي يوضح تطورات الاسعار خلال هذه الفترة:

الجدول رقم (03): تطور أسعار النفط الخام (2007/1999) (دولار/برميل)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
السعر	27.60	23.12	24.36	28.10	36.05	50.64	66.23	72,36

المصدر: <http://www.opec.org/library/annual%20statistical%20bulletin/interactive/2003/filez/XL/T73.XLS>

2- التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الدول المصدرة للبترول 2007.

ه- التغيير في موقف السعودية: بعد أن تجاوز عجز ميزانيتها العامة سنة 1998 نحو 12 مليار دولار<sup>21</sup>، عملت الدولة السعودية مدفوعة بمصالحها الحيوية داخليا على رفع أسعار النفط، وقد ساهمت سياستها في سوق النفط في رفع الأسعار في عامي 1999، 2000.

7- التحسن في النمو الاقتصادي العالمي: بدأ النمو الاقتصادي العالمي في التحسن مما ترتب عنه ارتفاع الطلب على النفط الذي شكل عاملا ضاغطا في اتجاه ارتفاع الأسعار، فقد بلغ 4.8% عام 2005 و 4.9% في عام 2006<sup>22</sup>.

8- تقصير الدول المستهلكة في تطوير المصافي<sup>23</sup>: ففي الكثير من الحالات كان النفط الخام متوفرا في حين أن المصافي لم تكن لديها الطاقات الكافية للتكرير مما أدى إلى زيادة أسعار المنتجات بوطأها الثقيلة على المستهلكين.

شهدت مؤشرات السوق النفطية أداء جيدا خلال النصف الأول من عام 2008، حيث تجاوزت الأسعار مستوى 128 دولار للبرميل، وخلال النصف الثاني من عام 2008 ألت الأزمة المالية بظلالها على السوق النفطية التي لم تكن بمنأى عن التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي. فقد انعكست تلك التطورات بشكل جلي على الطلب العالمي على النفط الذي أخذ في الاتجاه نحو الانخفاض، وعلى أسعار النفط التي شهدت تقلبات غير مسبوقه، وظلت أسعار النفط متقلبة لتصل إلى أدنى مستوياتها، إلى ما دون 40 دولار للبرميل خلال ديسمبر بعد أن تجاوزت حاجز 130 دولار للبرميل في يوليو من العام نفسه، ولعل ما تميزت به سوق النفط في عام 2009، بشكل عام، تحول الاتجاه الانخفاض في

## ازمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر

الأسعار إلى اتجاه تصاعدي في بداية العام رغم بعض حالات التراجع، وذلك بالتزامن مع ظروف الكساد الاقتصادي وارتفاع مستويات المخزون النفطي في العالم وعلى العكس مما هو متعارف عليه. وشهد عام 2010 حالة من التوازن في سوق النفط أدت إلى اتجاه الأسعار للارتفاع مجدداً مع الاستقرار النسبي مقارنة بالعامين السابقين، كما تميز عام 2011 بتسجيل سوق النفط العالمية مستويات قياسية فيما يخص الأسعار وكذلك عامي 2012 و 2013 عرفا حالة من الاستقرار والتوازن النسبي في سوق النفط العالمية وكذلك عام 2013. الجدول رقم (04): تطور أسعار النفط الخام (2014/2008) (دولار/برميل)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
السعر	94,1	61,0	77,4	107,5	109,5	105,9	96,71

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014.

وقد شهدت أسعار النفط في 2015 تراجع غير مسبق في أسعار النفط تجاوزت نسبة 60% منذ العام السابق (2014)، لتستقر اليوم عند أقل من 50 دولاراً للبرميل، وجاء هذا الانخفاض لعدد من الأسباب لعل أبرزها: الانكماش في الطلب العالمي، الفائض في الإمدادات، الاتفاق النووي الإيراني، الاستراتيجي السعودية، ثورة الوقود الصخري.

ثانياً: السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2014.

لقد اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات قصد زيادة الإيرادات العامة وترشيد الإنفاق العام من أجل تفعيل سياستها المالية ومواجهة التقلبات في أسعار النفط، وفيما يلي سنحاول التطرق إلى مختلف الإصلاحات التي عرفتها كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة، كما سنقيس درجة حساسية كل من الإيرادات والنفقات لسعر برميل النفط من خلال تطبيق دراسة قياسية على معطيات الجزائر خلال الفترة 1990 - 2014 و هذا لتحديد وبشكل أكثر دقة لدرجة حساسية كل من الإيرادات و النفقات لسعر برميل النفط.

## 1- الإيرادات العامة

تقوم الجزائر بتنمية وتنويع مصادر الإيرادات العامة<sup>24</sup> وزيادة حصيلتها لمواجهة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقيام بوظائفها العامة و أنشطتها المتعددة.

1-1- الإصلاح الضريبي: إن إصلاح السياسة المالية من خلال سياسة الإيرادات في هذه الفترة تتمثل في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وذلك سعياً وراء تخفيف الاعتماد على الجباية البترولية كمصدر أول ورد الاعتبار للجباية العادية.

تميز النظام الضريبي قبل التسعينات بالتعقيد والثقل لذلك أصبح نظام ضريبي صعب التحكم في تسييره ومكلف للغاية حيث تميز بزيادة في الضرائب والرسوم بمعدلات مختلفة (3000 شريحة ضريبية و3000 معدل)، تعدد الوثائق المستعملة من المصالح الضريبية والمؤسسات (1200 وثيقة)، وقد تبنت الدولة جملة من الإصلاحات الجبائية ضمن قانون المالية لسنة 1991 بإدخال إصلاحات عميقة على النظام الضريبي من أجل تحديثه وعقلنته، و لإعطاء الضرائب دوراً اقتصادياً واجتماعياً و رفع مردوديتها لإحلالها محل الجباية البترولية، و يمكن إجمال دوافع وأهداف الإصلاح الضريبي في:

أ- دوافع الإصلاح الضريبي: إن دوافع الإصلاح الضريبي تكمن في نقائص وعيوب النظام الضريبي القديم و التي نذكر من بينها:<sup>25</sup>

## ازمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر

- الأزمة البترولية: إن الاعتماد على إيرادات الجباية البترولية بشكل كبير في تمويل ميزانية الدولة جعلها تتأثر بتقلبات أسعار البترول، فبانخفاض هذه الأخيرة انخفضت نسبة إيرادات الجباية البترولية إلى إجمالي إيرادات الدولة، حيث وصلت إلى 64.88% سنة 1991، ولم يستطع النظام الضريبي السابق تعويض النقص في الإيرادات من خلال الجباية العادية، مما دعا إلى البحث عن نظام ضريبي جديد يكون مرنا و يستطيع توفير إيرادات جبائية لتدعيم الميزانية و التحرر من الارتباط بأسعار البترول.

- تعقد وعدم استقرار النظام الضريبي: لقد كان النظام الضريبي معقدا نتيجة تنوع الضرائب وتعدد معدلاتها، بالإضافة إلى اختلاف مواعيد تحصيلها، إن هذه العوامل جعلت النظام الضريبي صعب التطبيق والتحكم فيه مما صعب مهمة إدارة الضرائب والمؤسسة معا.

- ثقل العبء الضريبي: كان العبء الضريبي جد ثقيل بسبب تعدد الضرائب، وارتفاع معدلاتها، فنجد معدل الضريبة على أرباح الشركات الذي يقدر ب 55% ثم انخفض إلى 50% بداية سنة 1989 وهذا يعد معدل مرتفع بالمقارنة مع المعدلات الضريبية المطبقة في بعض الدول.

- انتشار الغش و التهرب الضريبي: إن جميع السليبات السابقة للنظام ساهمت في رفع حدة الغش و التهرب الضريبي.

ب- أهداف الإصلاح الضريبي: يمكن إجمال أهداف الإصلاح الضريبي فيما يلي<sup>26</sup>:

- تحقيق النمو الإقتصادي عن طريق ترقية الإدخار، وتوجيهه نحو الإستثمار الإنتاجي، مع تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات الناجم عن تعدد الضرائب من جهة، وارتفاع معدلاتها من جهة أخرى.

- خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات لكون هذه الأخيرة مهيمنة عليها بالمنتجات البترولية في ظل أوضاع أصبحت فيها السوق النفطية تتمتع بعدم الاستقرار.

- إعادة توزيع المداخل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم بالنظر إلى معدلات التضخم العالية التي كان يعرفها الاقتصاد الوطني آنذاك.

- المساهمة في تحقيق أهداف جهود اللامركزية السياسية والاقتصادية للبلاد إدراكا من السلطات بأن هناك حالة من عدم التوازن الجهوي، وتباين الاستفادة من جهود التنمية بين مناطق وجهات البلاد.

- تحسين شفافية النظام الضريبي، تبسيط إجراءاته ومكوناته بشكل يسهل التحكم فيه بالنظر إلى تواضع مستوى تأهيل الإدارة الضريبية.

1-2- تطور الإيرادات العامة: تتميز الإيرادات العامة في الجزائر بميزة خاصة تتمثل في أن جزءا كبيرا من هذه الإيرادات يتأتى عن طريق الجباية البترولية التي تعتبر أهم مورد من موارد الدولة لتأتي بعد ذلك الإيرادات العادية المتكونة من الإيرادات الجبائية خارج المحروقات و الإيرادات غير الجبائية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (05) يوضح تطور إيرادات الموازنة خلال الفترة 1990- 2014 الوحدة: مليون دج

السنوات	مجموع الإيرادات الجبائية	الجبائية العادية	الجبائية البترولية	الإيرادات غير الجبائية	مجموع الإيرادات الكلية	الناتج الداخلي الخام
1990	147900	71700	76200	5200	152500	554388.1
1991	244200	82700	161500	4700	248900	862132.8
1992	302664	108864	193800	9200	311864	1074695.8
1993	300687	121469	179218	13262	313949	1189724.9

## أزمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر

1487403.6	477181	78831	222176	176174	398350	1994
2004994.7	611731	33591	336148	241992	578140	1995
2570028.9	825157	38557	495997	290603	786600	1996
2780168	926668	47890	564765	314013	878778	1997
2830490	774511	66127	378556	329828	708384	1998
3238197	950496	75608	560121	314767	874888	1999
4098800	1578100	15400	1213200	349500	1562700	2000
4235600	1505500	105900	1001400	398200	1399600	2001
4455300	1603200	112400	1007900	482900	1490800	2002
5247500	1974400	99500	1350000	524900	1874900	2003
6135900	2229700	78600	1570700	580400	2151100	2004
7544100	3082600	89500	2352700	640400	2993100	2005
8463500	3639800	120000	2799000	720800	3519800	2006
9389600	3688500	124400	2796800	767300	3564100	2007
11043703500	5190500	136700	4088600	965200	5053800	2008
9968025300	3676000	116700	2412700	1146600	3559300	2009
11991563900	4379600	187200	2905000	1287400	4192400	2010
14588531900	5790100	222400	3979700	1527100	5506800	2011
16208698400	6339300	338200	4184300	1908600	6092900	2012
16643833600	5940900	402300	3678100	2018500	5696600	2013
17205106300	5719000	252000	3388300	2078700	5467000	2014

Source :

## -4- Rapport annuel de la Banque d'Algérie 1995 2000,2007,2014

إن عوائد البترول لا تزال تمثل نسبة عالية في إجمالي الإيرادات العامة كما يظهر في الجدول رقم (05) الذي يبين لنا مدى أهمية الجباية البترولية كمورد من موارد الدولة إذ تراوحت نسبة مساهمة الجباية البترولية في حصيلة الإيرادات العامة ما بين 46.56% و 76.89% خلال الفترة "1990-2007" و بالمقابل فإن مساهمة الإيرادات العادية في حصيلة الإيرادات العامة تعد ضعيفة بالمقارنة مع الجباية البترولية حيث تراوحت نسبة مساهمتها ما بين 19.80% و 47% خلال نفس الفترة، وهذا يدل على أن الإصلاح الضريبي لم ينجح في الرفع من مردودية الجباية العادية التي مازلت بعيدة جدا عن إمكانية إحلالها محل الجباية البترولية.

و بما أن الجزائر عرفت خلال هذه الفترة الإصلاح الضريبي سنة 1992 و كذلك برنامج للإصلاح مع مؤسسات النقد الدولية و المتمثل في برنامج الإتفاق الموسع أو ما يسمى ببرنامج التعديل الهيكلي الذي امتد على مرحلتين مرحلة التثبيت الهيكلي من 22 ماي 1994 إلى 21 ماي 1995 و برنامج التعديل الهيكلي 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998<sup>27</sup> فإن السياسة المالية في هذا الإطار كانت تهدف إلى التقليل أو القضاء على العجز المالي لخفض معدلات التضخم و على هذا الأساس فإن الجزائر كانت مطالبة بتطبيق جملة من التدابير خاصة بالسياسة المالية يمكن تصنيفها إلى محورين رئيسيين :



## أزمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر

المحور الأول: هو زيادة الإيرادات العامة و ذلك من خلال:

- رفع أسعار سلع و خدمات القطاع العام.
- زيادة الإيرادات الضريبية من خلال توسيع الوعاء الضريبي ليشمل أطرافا أخرى من جهة و مكافحة التهرب الضريبي مع الإبقاء على معدلات ضريبية منخفضة و يتم ذلك من خلال:
- إجراء إصلاحات ضريبية شاملة.
- حوصصة مؤسسات القطاع العام .

المحور الثاني: فهو الضغط على النفقات العامة و يتم ذلك من خلال:

- تخفيض الإنفاق العام الاستهلاكي و الاستثماري .
  - رفع الدعم عن السلع ذات الاستهلاك الواسع .
  - رفع الدعم عن منتجات الطاقة (الوقود) الكهرباء و ذلك بهدف ترشيد الاستهلاك .
  - تقليص المساعدات الموجهة إلى مؤسسات القطاع العام .
  - تجميد الرواتب و الأجور و الحد من التوظيف في القطاع العمومي.
- و كنتيجة لهذه التدابير سجلت الإيرادات العامة تحسنا مستمرا خلال فترة البرنامج.

ونلاحظ أن الجباية البترولية تمثل نسبة عالية في إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2014 حيث بلغت نسبة الجباية البترولية مقارنة مع الإيرادات الجبائية 77.63%، 78.6%، 69.29%، 61.97% خلال السنوات 2000، 2005، 2010، 2014 على الترتيب، كما يظهر أنها تتراجع بعد اتجاهها المتصاعد كلما انخفضت أسعار النفط كما توضحه السنوات: 2001، 2009، 2014 نتيجة الأزمات النفطية خلال هذه الفترات. كما توضح البيانات في الجدول أن الإيرادات العادية في ارتفاع مستمر، إلا أن نسبتها تبقى دون المستوى المطلوب.

## 1-3- دراسة إحصائية لمدى حساسية الإيرادات العامة بالنسبة لسعر البترول

إن المعطيات السابقة تبين أن الإيرادات العامة للدولة حساسة للتغيرات التي تشهدها أسعار المحروقات، وكذلك سعر صرف الدينار بالدولار باعتبار الصادرات الجزائرية مسعرة بالدولار الأمريكي، مما ينعكس على حصيلة الجباية البترولية المقومة بالدينار و من ثم على إجمالي الإيرادات الكلية (انظر الجدول في الملحق 01)<sup>28</sup>.

ويمكن قياس مدى تأثير سعر البترول في إجمالي الإيرادات العامة، من خلال تقدير انحدار إجمالي الإيرادات (R) على سعر البترول (P) بالاعتماد على المربعات الصغرى، و بالاستعانة ببرنامج الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية 3.1 Eviews في معالجة المتغيرات واختبارها وكذا في تقدير النموذج، تظهر لنا نتائج التقدير كالتالي:

معادلة انحدار إجمالي الإيرادات على متوسط سعر برميل النفط:

$$R = c + b(P)$$

$$R = 1788.07 + 738.3658 P \dots\dots\dots(01)$$

(2.254029)      (30.52424)

معادلة انحدار إيرادات الجباية العادية على متوسط سعر برميل النفط:

$$RF = c + b(P)$$

$$RF = 3459.22 + 102.77 P \dots\dots\dots(02).$$

(8.7235)      (8.4992)

## أزمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر

معادلة انحدار إيرادات الجباية البترولية على متوسط سعر برميل النفط:

$$RP = c + b(P)$$

$$RP = -2312.941 + 621.7957 P \dots\dots\dots(03)$$

$$(-3.2479) \quad (28.63414)$$

معادلة انحدار الإيرادات العادية على الناتج الداخلي الخام:

$$RF = c + b(PIB)$$

$$RF = 1922.22 + 0.06879 PIB \dots\dots\dots(04).$$

$$(4.953065) \quad (12.33309)$$

معادلة انحدار الناتج الداخلي الخام على متوسط سعر برميل النفط:

$$PIB = c + b(P)$$

$$PIB = 20674.03 + 1557.126 P \dots\dots\dots(05).$$

$$(8.594112) \quad (21.13878)$$

## 1-3-1- التحليل الإحصائي للنتائج:

نلاحظ من الجدول رقم (07)<sup>29</sup> أن قيمة معامل التحديد يساوي  $R^2 = 0.9831$  وهذا يعني أن 98.31% من التقلب في إجمالي الإيرادات العامة يعود إلى التغير في سعر البترول.

ومن خلال المعادلة المقدرة رقم (01)، نقبل إحصائيا معلمة متغيرة سعر البترول وذلك لأن إحصائية ستودنت "Student" المحسوبة (30.52424) بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الجدولية (2.921) عند مستوى معنوية  $\alpha = 1\%$ ، أما فيما يخص اختبار فيشر فمعنوية النموذج مقبولة، وذلك لأن قيمة فيشر المحسوبة (F.stat=931.7291) أكبر من القيمة الجدولية (8.40) عند مستوى معنوية  $\alpha = 1\%$  مما يدل على أن النموذج المكون من هذه المتغيرات جيد ومقبول إحصائيا. وتدل إحصائية دارين واتسون (dw = 1.01) عن وجود شك في الارتباط الذاتي للأخطاء ( $\langle 0.90 \rangle \langle 1.01 \rangle \langle 1.12 \rangle$ ) عند مستوى معنوية 1

وبعد إزالة هذا الارتباط نحصل على النتائج في الجدول (12)

والنتائج المحققة بعد التصحيح النموذج نعتبرها مقبولة وذلك يعود ل:

- معلمة متغيرة سعر البترول مقبولة إحصائيا وذلك لأن إحصائية ستودنت "Student" المحسوبة (24.12) بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الجدولية (2.921) عند مستوى معنوية  $\alpha = 1\%$ .

- معنوية النموذج مقبولة، وذلك لأن قيمة فيشر المحسوبة (F.stat=595.33) أكبر من القيمة الجدولية (8.40) عند مستوى معنوية  $\alpha = 1\%$  مما يدل على أن النموذج المكون من هذه المتغيرات جيد ومقبول إحصائيا.

- وتدل إحصائية دارين واتسون (dw=1.78) عن عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء لأنها موجودة في منطقة الارتباط المدموم للأخطاء ( $\langle 1.12 \rangle \langle 1.78 \rangle \langle 2 \rangle$ ) عند مستوى معنوية 1%.

- ونلاحظ أن قيمة معامل التحديد بعد التصحيح ارتفعت إلى يساوي  $R^2 = 0.9875$  وهذا يعني أن 98.75% من التقلب في إجمالي الإيرادات العامة يعود إلى التغير في سعر البترول، فالنموذج جيد ومقبول من الناحية الإحصائية.

## ازمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر

- و من الجدول رقم (08) نلاحظ أن قيمة معامل التحديد تساوي  $R^2 = 0.8186$  و هذا يعني أن 81.86 % من التقلب في الإيرادات العادية (الضريبية) يعود إلى التغير في سعر البترول.

ومن خلال المعادلة المقدرة رقم (02)، نقبل إحصائيا معلمة متغيرة سعر البترول وذلك لأن إحصائية ستودنت "Student" المحسوبة (8.499279) بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الجدولية (2.921) عند مستوى معنوية  $1 = \alpha$  %، و فيما يخص اختبار فيشر فمعنوية النموذج مقبولة، وذلك لأن قيمة فيشر المحسوبة (F.stat=931.7291) أكبر من القيمة الجدولية (8.40) عند مستوى معنوية  $1 = \alpha$  % مما يدل على أن النموذج المكون من هذه المتغيرات جيد ومقبول إحصائيا، وتدل إحصائية دارين واتسون (dw= 1.56) عن عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء (2)  $\langle 1.56 \rangle 1.12$  ومنه فالنموذج جيد ومقبول من الناحية الإحصائية.

- و نلاحظ من الجدول رقم (09) أن قيمة معامل التحديد تساوي  $R^2 = 0.98$  و هذا يعني أن 98% من التقلب في الإيرادات البترولية يعود إلى التغير في سعر البترول.

ومن خلال المعادلة المقدرة رقم (03)، نقبل إحصائيا معلمة متغيرة سعر البترول وذلك لأن إحصائية ستودنت "Student" المحسوبة (28.63414) بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الجدولية (2.921) عند مستوى معنوية  $1 = \alpha$  %، و فيما يخص اختبار فيشر فمعنوية النموذج مقبولة، وذلك لأن قيمة فيشر المحسوبة (F.stat=819.91) أكبر من القيمة الجدولية (8.40) عند مستوى معنوية  $1 = \alpha$  % مما يدل على أن النموذج المكون من هذه المتغيرات جيد ومقبول إحصائيا. وتدل إحصائية دارين واتسون (dw= 0.94) عن وجود شك في الارتباط الذاتي للأخطاء (0.90)  $\langle 0.94 \rangle 1.12$  . و بعد إزالة الارتباط الذاتي للأخطاء من النموذج نحصل على النتائج في الجدول (13)

نلاحظ من الجدول رقم (10) أن قيمة معامل التحديد يساوي  $R^2 = 0.9048$  و هذا يعني أن 90.48 % من التقلب في الإيرادات العادية يعود إلى التغير في الناتج الداخلي الخام.

ومن خلال المعادلة المقدرة رقم (04)، نقبل إحصائيا معلمة متغيرة الناتج الداخلي الخام وذلك لأن إحصائية ستودنت "Student" المحسوبة (12.33309) بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الجدولية (2.921) عند مستوى معنوية  $1 = \alpha$  %، أما فيما يخص اختبار فيشر فمعنوية النموذج مقبولة، وذلك لأن قيمة فيشر المحسوبة (F.stat=152.1050) أكبر من القيمة الجدولية (8.40) عند مستوى معنوية  $1 = \alpha$  % مما يدل على أن النموذج المكون من هذه المتغيرات جيد ومقبول إحصائيا، وتدل إحصائية دارين واتسون (dw=1.46) عن عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء (2)  $\langle 1.46 \rangle 1.12$  عند مستوى معنوية 1 % . و منه فالنموذج ككل معنوي ومقبول.

و من الجدول رقم (11) نلاحظ أن قيمة معامل التحديد يساوي  $R^2 = 0.965431$  و هذا يعني أن 96.54 % من التغير في الناتج الداخلي الخام يعود إلى التغير في أسعار النفط.

ومن خلال المعادلة المقدرة رقم (05)، نقبل إحصائيا معلمة متغيرة سعر البترول وذلك لأن إحصائية ستودنت "Student" المحسوبة (21.13878) بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الجدولية (2.921) عند مستوى معنوية  $1 = \alpha$  %، أما فيما يخص اختبار فيشر فمعنوية النموذج مقبولة، وذلك لأن قيمة فيشر المحسوبة (F.stat=446.8478) أكبر من القيمة الجدولية (8.40) عند مستوى معنوية  $1 = \alpha$  % مما يدل على أن النموذج المكون من هذه المتغيرات جيد ومقبول إحصائيا، وتدل إحصائية دارين واتسون (dw= 1.74) عن عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء (2)  $\langle 1.74 \rangle 1.12$  عند مستوى معنوية 1 %، ومنه فالنموذج ككل معنوي ومقبول.

## ازمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر

## 1-3-2- التحليل الإقتصادي للنتائج:

وجدنا من خلال النموذج القياسي أن:

98.31% من التقلب في إجمالي الإيرادات العامة يعود إلى التغير في سعر البترول، وبالتالي فإن 1.69% فقط تعود لعوامل أخرى، وتحديدًا إذا ارتفع سعر البترول بمقدار دولار واحد فإن إجمالي الإيرادات ترتفع بمقدار 738.36 مليون دولار والعكس صحيح.

81.86% من التغير في إيرادات الحماية العادية يعود إلى التغير في سعر البترول، وبالتالي فإن 18.14% فقط من التغير تعود لعوامل أخرى، وتحديدًا إذا ارتفع سعر البترول بمقدار دولار واحد فإن الإيرادات العادية ترتفع في المتوسط بمقدار 102.77 مليون دولار والعكس صحيح.

وتعود هذه الحساسية الشديدة للضرائب العادية اتجاه أسعار النفط لأنها دالة في الدخل ( $RF = 1922.22 + 0.06879 PIB$ ) و قد رأينا أن 90.48% من التغير في إيرادات الحماية العادية يعود إلى التغير في الناتج الداخلي الخام، كما أن الناتج الداخلي الخام بدوره يتأثر بسعر النفط ( $P = 20674.03 + 1557.126 PIB$ )، و قد وجدنا أن 96.54% من التغير في الناتج الداخلي الخام تعود إلى تغيرات أسعار النفط وهذا لأن القطاع النفطي يساهم بدرجة كبيرة في زيادة الناتج الداخلي الخام بصورة مباشرة، كما يؤثر على الناتج المحلي خارج المحروقات بصفة غير مباشرة، بسبب دوره في بقية الفروع الأخرى وخاصة الزراعة و الصناعة و ذلك بإمداد هذه الفروع بالطاقة و المنتجات المختلفة من البتروكيماويات و لهذا كلما انتعش القطاع النفطي فإنه يساهم في انتعاش القطاعات الأخرى وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية.

- ووجدنا أن 98% من التقلب في الإيرادات البترولية يعود إلى التغير في سعر البترول وتحديدًا إذا ارتفع سعر البترول بمقدار دولار واحد فإن الإيرادات البترولية ترتفع في المتوسط بمقدار 621.79 مليون دولار والعكس صحيح، و لهذا فإن 2% من التغير في الإيرادات البترولية تعود لعوامل أخرى غير سعر النفط و هذه النسبة تعود هي الأخرى لعوامل خارجية أخرى غير السعر، ومن أهم هذه العوامل إستراتيجية قرارات منظمة OPEC ومدى قوتها وتأثيرها على التحكم في سعر وكمية عرض النفط في الأسواق الدولية سواء في المدى القصير أو الطويل.

ثالثًا: النفقات العامة

النفقات العامة هي الأداة الثانية للسياسة المالية وهي تعكس دور الدولة في النشاط الإقتصادي و فيما يلي سنقوم بدراستها في الجزائر من خلال مايلي:

1- تطور الإنفاق العام: إن سياسة ترشيد الإنفاق العام تأتي في إطار إصلاح السياسة المالية في شقها الإنفاقي، ويمكن تتبع تطور النفقات العامة<sup>30</sup> في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (06): تطور نفقات الموازنة العامة خلال الفترة 1990-2014 الوحدة مليون دج

السنوات	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		مجموع النفقات	أسعار النفط (دولار/البرميل)
	نسبتها إلى مجموع النفقات %	النفقات	نسبتها إلى مجموع النفقات	النفقات		
1990	65.05	88800	34.95	47700	136500	22.3
1991	72.52	153800	27.48	58300	212100	18.6
1992	65.72	276131	34.28	144000	420131	18.4
1993	61.14	291417	38.86	185210	476627	16.3

## أزمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر

15.5	566329	41.66	235926	58.34	330403	1994
16.9	759617	37.65	285923	62.35	473694	1995
20.3	724609	24.02	174013	75.98	550596	1996
18.7	845196	23.86	201641	76.14	643555	1997
12.3	875739	24.19	211884	75.81	663855	1998
17.5	961682	19.45	186987	80.55	774695	1999
27.60	1178122	27.33	321929	72.67	856193	2000
23.12	1321028	27.06	357395	72.94	963633	2001
24.36	1550646	29.21	452930	70.79	1097716	2002
28.10	1690200	33.57	567400	66.43	1122800	2003
36.05	1891800	33.87	640700	66.13	1251100	2004
50.64	2052000	39.33	806900	60.67	1245100	2005
65	2453000	41.38	1015100	58.62	1437900	2006
72,36	3108500	46.15	1434600	53,75	1673900	2007
49.1	4191000	47.08	1973300	53.92	2217700	2008
61	4246300	45.83	1946300	54,27	2300000	2009
77.4	4466900	40.47	1807900	59.53	2659000	2010
107.5	5853600	33.73	1974400	67.27	3879200	2011
109.5	7058100	32.23	2275500	67,77	4782600	2012
105.9	6024100	31.14	1892600	68,86	4131500	2013
96.71	6980200	35.73	2493900	64.27	4486300	2014

SOURCE:

- Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2007، 2014

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن:

- النفقات العامة في ارتفاع مستمر طول فترة الدراسة، فبينما كانت النفقات العامة منخفضة سنة 1990 ( 136.5 مليار دج) ارتفعت إلى الضعف سنة 1991 (212.1 مليار دج) ثم تضاعفت مرة أخرى سنة 1992 ( 420.13 مليار دج).

- نلاحظ أن هناك فرق كبير بين نفقات التسيير و نفقات التجهيز فمتوسط نسبة نفقات التسيير خلال الفترة بلغت حوالي 70% من إجمالي النفقات العامة وقد بلغت 80.55% سنة 1999 وهي أعلى نسبة فيما كانت أدنى نسبة 54.08% سنة 2007، ويفسر ارتفاع نسبة نفقات التسيير بارتفاع أعباء الأجور و التحويلات الإجتماعية، وكذا ارتفاع أعباء الدين العمومي.

أما نسبة نفقات التجهيز فهي متدنية إذا ما قورنت بنفقات التسيير وقد سجلت نسبة 27.48% سنة 1991 لترتفع بعد ذلك حتى بلغت نسبة 41.66% سنة 1994 لكنها عاودت الإنخفاض بعد منتصف التسعينات حتى وصلت أدنى نسبة لها سنة 1999 والتي قدرت ب 19.45%.

أما خلال الفترة 2000-2007 أخذت نفقات التجهيز في التزايد من سنة لأخرى حتى بلغت 45.92% سنة 2007، و هذا التطور الإيجابي لنفقات التجهيز كان بسبب إتباع الحكومة لسياسة إقتصادية جديدة اعتمدت على التوسع في حجم الإنفاق الحكومي الموجه للإستثمار أساسا بتنفيذ مشاريع و منشآت قاعدية في إطار برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة 2001-2004 الذي يهدف إلى دعم النمو الإقتصادي عن طريق رفع حجم الإنفاق الحكومي الإستثماري، حيث خصص لهذا البرنامج مبلغ مالي قدر ب 525 مليار دينار جزائري ما يعادل 7 مليار دولار

## أزمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر

أمريكي على مدى أربع سنوات موزع على عدة قطاعات، ثم البرنامج التكميلي الثاني لدعم النمو الإقتصادي خلال الفترة 2005-2009 و الذي خصص له مبلغ 4200 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 55 مليار دولار أمريكي على مدى خمس سنوات 2005 - 2009 موزع على عدة قطاعات أيضا. ومن ثم البرنامج الحماسي للتنمية 2010 - 2014 الذي خصص له مبلغ 21214 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي.

2 - دراسة إحصائية لمدى حساسية النفقات العامة بالنسبة لسعر البترول: سوف نقوم بقياس مدى تأثير سعر البترول في إجمالي النفقات العامة، من خلال تقدير انحدار إجمالي النفقات العامة (G) على سعر البترول (P)، وذلك بالاستعانة ببرنامج الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية 3.1 Eviews .

تظهر لنا نتائج التقدير كالتالي:

معادلة انحدار مجموع النفقات العامة على متوسط سعر برميل النفط:

$$G = c + b(P)$$

$$G = 7581.414 + 446.4532 P \dots\dots\dots(06).$$

( 5.294)                      ( 10.225)

وننتج تقدير معادلة انحدار نفقات التسيير على حدى و نفقات التجهيز على حدى بالنسبة لمتوسط سعر برميل النفط تظهر كالتالي:

معادلة انحدار نفقات التسيير على متوسط سعر برميل النفط:

$$GG = c + b(P)$$

$$GG = 7151.978 + 214.2118 P \dots\dots\dots(07).$$

( 9.4844)                      ( 9.3159)

من الجدول رقم (16) نلاحظ أن إحصائية داربين واتسون ( $dw= 1.085$ ) تدل على وجود شك في الارتباط الذاتي للأخطاء ( $1.085 > 0.90 > 1.12$ ) عند مستوى معنوية 1%، وبعد إزالة هذا الارتباط نحصل على النتائج الموضحة في الجدول (17)

معادلة انحدار نفقات التجهيز على متوسط سعر برميل النفط:

$$GI = c + b(P)$$

$$GI = 412.2671 + 239.78 P \dots\dots\dots(08).$$

( 0.3400)                      ( 6.6568)

2-1 - التحليل الإحصائي للنتائج:

- نلاحظ من الجدول رقم (14) أن قيمة معامل التحديد تساوي  $R^2 = 0.8672$  وهذا يعني أن 86.72% من التقلب في إجمالي النفقات العامة يعود إلى التغير في سعر البترول.

ومن خلال المعادلة المقدر رقم (06)، نقبل إحصائيا معلمة متغيرة سعر البترول وذلك لأن إحصائية ستودنت "Student" المحسوبة (10.22519) بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الجدولية (2.921) عند مستوى معنوية  $\alpha = 1\%$ ، أما فيما يخص اختبار فيشر فمعنوية النموذج مقبولة، وذلك لأن قيمة فيشر المحسوبة ( $F.stat=104.5545$ ) أكبر من القيمة

## ازمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر

الجدولية (8.40) عند مستوى معنوية  $\alpha = 1\%$  مما يدل على أن النموذج المكون من هذه المتغيرات جيد ومقبول إحصائياً، وتدل إحصائية داربين واتسون ( $dw = 1.58$ ) عن عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء (1.12 > 1.58 > 2) عند مستوى معنوية 1%، و منه فالنموذج ككل معنوي ومقبول من الناحية الإحصائية.

- من الجدول رقم (15) نلاحظ أن قيمة معامل التحديد تساوي  $R^2 = 0.8443$  وهذا يعني أن 84.43% من التقلب في نفقات التسيير يعود إلى التغير في سعر البترول.

ومن خلال المعادلة المقدرة رقم (07)، نقبل إحصائياً معلمة متغيرة سعر البترول وذلك لأن إحصائية ستودنت "Student" المحسوبة (9.3159) بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الجدولية (2.921) عند مستوى معنوية  $\alpha = 1\%$ ، أما فيما يخص اختبار فيشر فمعنوية النموذج مقبولة، وذلك لأن قيمة فيشر المحسوبة ( $F.Stat = 86.78$ ) أكبر من القيمة الجدولية (8.40) عند مستوى معنوية  $\alpha = 1\%$  مما يدل على أن النموذج المكون من هذه المتغيرات جيد ومقبول إحصائياً، وتدل إحصائية داربين واتسون ( $dw = 1.60$ ) عن عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء (1.12 > 1.60 > 2) عند مستوى معنوية 1%، و منه فالنموذج ككل معنوي ومقبول.

- نلاحظ من الجدول رقم (17) أن قيمة معامل التحديد تساوي  $R^2 = 0.8636$  وهذا يعني أن 86.36% من التقلب في نفقات التجهيز يعود إلى التغير في سعر البترول.

ومن خلال المعادلة المقدرة رقم (08)، نقبل إحصائياً معلمة متغيرة سعر البترول وذلك لأن إحصائية ستودنت "Student" المحسوبة (6.6568) بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الجدولية (2.921) عند مستوى معنوية  $\alpha = 1\%$ ، أما فيما يخص اختبار فيشر فمعنوية النموذج مقبولة، وذلك لأن قيمة فيشر المحسوبة ( $F.stat = 47.50$ ) أكبر من القيمة الجدولية (8.40) عند مستوى معنوية  $\alpha = 1\%$  مما يدل على أن النموذج المكون من هذه المتغيرات جيد ومقبول إحصائياً، وتدل إحصائية داربين واتسون ( $dw = 1.65$ ) عن عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء (1.12 > 1.65 > 2) عند مستوى معنوية 1%، و منه فالنموذج ككل معنوي ومقبول.

## 2-2 - التحليل الإقتصادي للنتائج:

وجدنا من خلال النموذج القياسي:

- أن التقلب في إجمالي النفقات العامة يعود إلى التغير في سعر البترول بنسبة 86.72%، و بالتالي فإن 13.28% فقط تعود لعوامل أخرى، وتحديدًا إذا ارتفع سعر البترول بمقدار دولار واحد فإن إجمالي النفقات ترتفع بمقدار 446.45 مليون دولار والعكس صحيح.

- التغير في نفقات التسيير يعود إلى التغير في سعر البترول بنسبة 84.43%، أي أن 15.57% فقط من التغير تعود لعوامل أخرى غير السعر، وتحديدًا إذا ارتفع سعر البترول بمقدار دولار واحد فإن نفقات التسيير ترتفع في المتوسط بمقدار 214.21 مليون دولار والعكس صحيح.

- التقلب في نفقات التجهيز يعود إلى التغير في سعر البترول بنسبة 82.68%، و بالتالي فإن 17.32% فقط تعود لعوامل أخرى غير السعر، وتحديدًا إذا ارتفع سعر البترول بمقدار دولار واحد فإن إجمالي النفقات ترتفع بمقدار 229.40 مليون دولار والعكس صحيح.

خاتمة:

## أزمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر

ومن خلال النتائج السابقة نستنتج أن الإيرادات العامة في الجزائر لا يمكن اعتبارها أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة المالية لأن الإيرادات بنوعها العادية أو البترولية تتحدد بسعر البترول الذي يعتبر متغير خارجي لا تستطيع الجزائر التحكم فيه كغيرها من الدول المصدرة للنفط.

كما أن النتائج تؤكد أن النفقات العامة في الجزائر سواء في مجملها أو نفقات التسيير على حدى و نفقات التجهيز على حدى لا تتغير وفقا لطبيعة ظروف المرحلة التي يمر بها المجتمع و المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية السائدة من اجل التأثير على المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و من ثم تحقيق المصلحة العامة و إنما تتغير بتغير أسعار النفط. لا تزال كل من الإيرادات و النفقات العامة في الجزائر في ارتباط شديد مع أسعار النفط رغم كل الإصلاحات الاقتصادية و حتى بعد إنشاء صندوق ضبط الإيرادات مما يدل على أن إجراءات السياسة المالية لم تتمكن من تحقيق هدفها المتمثل في ضبط النفقات العامة و تقليل تبعيتها لأسعار النفط خلال فترة ارتفاعها وهذا ما يؤكد وقوع الجزائر في أزمة مرة أخرى عام 2015 نتيجة انخفاض أسعار النفط.

إن أهمية النفط في الإقتصاد الجزائري، وارتكاز العائدات الحكومية والدخل القومي بنسبة كبيرة على العائدات المتحققة من القطاع النفطي، تفرض التعامل مع الأسعار النفطية بدقة متناهية، كون أية تغيرات غير محتملة في الأسعار النفطية ستعكس سلبا على الإقتصاد الجزائري، ويجب أن تتركز السياسة المالية لمواجهة تأثيرات ارتفاع أسعار النفط في الجزائر أو غيرها من الدول النفطية على محورين أساسيين يقودان في النهاية إلى ضمان التوازن الإقتصادي:

- المحور الأول: تخفيض النفقات الحكومية غير الضرورية وإعادة النظر في سياسات الإنفاق العام القائمة بهدف إعادة التوازن بين النفقات الجارية و النفقات الإستثمارية في الميزانية العامة للدولة، وتدعيم التوجه نحو ترشيد الإنفاق العام و إعادة النظر في السياسات المتبعة في تحديد أولويات الإنفاق العام على النشاطات المختلفة، والتأكد من جدواها الإقتصادية و الإجتماعية، وصولا إلى الإستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة. وتوزيع الإستثمارات بشكل يؤدي إلى توجيهها نحو القطاعات الإنتاجية مع إقامة شبكة من الإستثمارات الجديدة خاصة بالنسبة للمشاريع التي تمتلك مزايا نسبية من أجل خلق موارد جديدة للتخزين العامة.

- المحور الثاني: زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية، وتدعيم التوجه القائم على تنويع مصادر الدخل الوطني، وتعديل النظام الضريبي وجعله أكثر فعالية بشكل يسمح بزيادة حصيلة الضرائب لتحل بشكل تدريجي محل الإيرادات النفطية.

الملاحق:

الجدول رقم(07): نتائج تقدير معادلة انحدار إجمالي الإيرادات على متوسط سعر برميل النفط.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1788.070	793.2774	2.254029	0.0386
P	738.3658	24.18949	30.52424	0.0000
R-squared	0.983118	Mean dependent var	6344.007	
Adjusted R-squared	0.982062	S.D. dependent var	1981.882	
S.E. of regression	1740.255	Akaike info criterion	16.47910	
Sum squared resid	48455818	Schwarz criterion	16.57803	
Log likelihood	-158.7930	F-statistic	72.23775	
Durbin-Watson stat	1.012606	Prob(F-statistic)	0.000000	

الجدول رقم(08): نتائج تقدير معادلة انحدار إيرادات الحماية

العادية على متوسط سعر برميل النفط

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3459.223	396.5401	8.723513	0.0000
P	102.7711	12.09174	8.499279	0.0000
R-squared	0.818672	Mean dependent var	6344.007	
Adjusted R-squared	0.807339	S.D. dependent var	1981.882	
S.E. of regression	869.9115	Akaike info criterion	16.47910	
Sum squared resid	12107936	Schwarz criterion	16.57803	
Log likelihood	-146.3119	F-statistic	72.23775	
Durbin-Watson stat	1.562095	Prob(F-statistic)	0.000000	



## ازمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر

جدول رقم(10): نتائج تقدير معادلة انحدار الإيرادات العادية على الناتج الداخلي الخام.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1922.220	388.0870	4.953065	0.0001
PIB	0.068794	0.005578	12.33309	0.0000
R-squared	0.904821	Mean dependent var	6344.007	
Adjusted R-squared	0.898873	S.D. dependent var	1981.882	
S.E. of regression	630.2487	Akaike info criterion	15.83455	
Sum squared resid	6355415.	Schwarz criterion	15.93348	
Log likelihood	-140.5109	F-statistic	152.1050	
Durbin-Watson stat	1.462538	Prob(F-statistic)	0.000000	

الجدول رقم(09): نتائج تقدير معادلة انحدار إيرادات الجباية البترولية على متوسط سعر برميل النفط

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2312.941	712.1344	-3.247900	0.0050
P	621.7957	21.71519	28.63414	0.0000
R-squared	0.980859	Mean dependent var	15140.86	
Adjusted R-squared	0.979663	S.D. dependent var	10954.84	
S.E. of regression	1562.248	Akaike info criterion	17.65008	
Sum squared resid	39049880	Schwarz criterion	17.74901	
Log likelihood	-156.8507	F-statistic	819.9139	
Durbin-Watson stat	0.944587	Prob(F-statistic)	0.000000	

جدول رقم(12): نتائج تقدير معادلة انحدار إجمالي الإيرادات على متوسط سعر برميل النفط بعد إزالة الارتباط.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2062.801	1035.694	1.991709	0.0649
P	727.8375	30.29104	24.02815	0.0000
MA(1)	0.538056	0.219472	2.451588	0.0270
R-squared	0.987559	Mean dependent var	22514.00	
Adjusted R-squared	0.985900	S.D. dependent var	12993.63	
S.E. of regression	1542.917	Akaike info criterion	17.67175	
Sum squared resid	35708901	Schwarz criterion	17.82014	
Log likelihood	-156.0457	F-statistic	595.3301	
Durbin-Watson stat	1.787131	Prob(F-statistic)	0.000000	

جدول رقم(11): نتائج تقدير معادلة انحدار (PIB) على متوسط سعر برميل النفط.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	20674.03	2405.604	8.594112	0.0000
P	1557.126	73.66207	21.13878	0.0000
R-squared	0.965431	Mean dependent var	64276.15	
Adjusted R-squared	0.963271	S.D. dependent var	27403.83	
S.E. of regression	5251.902	Akaike info criterion	20.07501	
Sum squared resid	4.41E+08	Schwarz criterion	20.17394	
Log likelihood	-178.6751	F-statistic	446.8478	
Durbin-Watson stat	1.742542	Prob(F-statistic)	0.000000	

جدول رقم(14): نتائج تقدير معادلة انحدار مجموع النفقات العامة على متوسط سعر برميل النفط

R-squared	0.867280	Mean dependent var	20113.36
Adjusted R-squared	0.858985	S.D. dependent var	8364.849
S.E. of regression	3141.166	Akaike info criterion	19.04702
Sum squared resid	1.58E+08	Schwarz criterion	19.14595
Log likelihood	-169.4231	F-statistic	104.5545
Durbin-Watson stat	1.582422	Prob(F-statistic)	0.000000

جدول رقم(13): نتائج تقدير معادلة انحدار الإيرادات البترولية على متوسط سعر برميل النفط بعد إزالة الارتباط

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2094.759	1003.568	-2.087311	0.0543
P	613.3601	29.18604	21.01553	0.0000
MA(1)	0.649563	0.176114	3.688319	0.0022
R-squared	0.985630	Mean dependent var	15140.86	
Adjusted R-squared	0.983714	S.D. dependent var	10954.84	
S.E. of regression	1398.008	Akaike info criterion	17.47450	
Sum squared resid	29316415	Schwarz criterion	17.62289	
Log likelihood	-154.2705	F-statistic	514.4293	
Durbin-Watson stat	2.257351	Prob(F-statistic)	0.000000	

جدول رقم(16): نتائج تقدير معادلة انحدار نفقات التجهيز على متوسط سعر برميل النفط

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	584.0899	660.8010	0.678542	0.5071
P	229.4051	26.24849	8.739745	0.0000
R-squared	0.826808	Mean dependent var	7023.492	
Adjusted R-squared	0.815984	S.D. dependent var	4402.127	
S.E. of regression	1888.385	Akaike info criterion	18.02927	
Sum squared resid	57055994	Schwarz criterion	18.12820	
Log likelihood	-160.2634	F-statistic	76.38314	
Durbin-Watson stat	1.085538	Prob(F-statistic)	0.000000	

جدول رقم(15): نتائج تقدير معادلة انحدار نفقات التسيير على متوسط سعر برميل النفط

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7151.978	754.0767	9.484416	0.0000
P	214.2118	22.99414	9.315929	0.0000
R-squared	0.844338	Mean dependent var	13164.90	
Adjusted R-squared	0.834609	S.D. dependent var	4067.683	
S.E. of regression	1654.259	Akaike info criterion	17.76453	
Sum squared resid	43785152	Schwarz criterion	17.86346	
Log likelihood	-157.8808	F-statistic	86.78653	
Durbin-Watson stat	1.606021	Prob(F-statistic)	0.000000	

## أزمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر

جدول رقم (17): نتائج تقدير معادلة انحدار نفقات التجهيز على متوسط سعر برميل النفط بعد إزالة الارتباط الذاتي للأخطاء:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	412.2671	1212.494	0.340016	0.7386
F	239.7877	36.02143	6.656806	0.0000
MA(1)	0.599068	0.258174	2.320402	0.0348
R-squared	0.863652	Mean dependent var	7023.492	
Adjusted R-squared	0.845472	S.D. dependent var	4402.127	
S.E. of regression	1730.479	Akaike info criterion	17.90120	
Sum squared resid	44918381	Schwarz criterion	18.04959	
Log likelihood	-158.1108	F-statistic	47.50614	
Durbin-Watson stat	1.652518	Prob(F-statistic)	0.000000	

الجدول رقم (18) يوضح تطور إيرادات الموازنة بالدولار خلال الفترة 1990 - 2007 (مليون دولار)

السنوات	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار*	الجباية العادية	الجباية البترولية	مجموع الإيرادات الكلية	الناتج الداخلي الخام	أسعار النفط (دولار/البرميل)
1990	8.86	8092.55	8600.45	17212.18	62572.02	22.3
1991	19.00	4352.6	8500	13100	45375.41	18.6
1992	21.82	4989.18	8881.75	14292.57	49252.78	18.4
1993	23.36	5199.87	7672	13439.59	50930	16.3
1994	35.09	5020.63	6331.60	13598.77	42388.24	15.5
1995	47.68	5075.33	7050.08	12829.92	42051.06	16.9
1996	54.77	5305.87	9055.99	15065.85	46924.02	20.3
1997	57.73	5439.33	9782.86	16051.75	48158.11	18.7
1998	58.74	5615.04	6444.60	13185.41	48186.75	12.3
1999	66.64	4723.39	8405.17	14263.14	48592.39	17.5
2000	75.29	4642.05	16113.69	20960.28	54440.16	27.60
2001	77.30	5151.35	12954.72	19476.06	54794.30	23.12
2002	79.69	6059.73	12647.76	20117.95	55907.89	24.36
2003	77.39	6782.53	17444.11	25512.34	67805.9	28.10
2004	72.3	8027.66	21724.75	30839.55	84867.21	36.05
2005	73.36	8729.55	32070.61	42020.17	102836.69	50.64
2006	72.64	9922.90	38532.48	50107.37	116512.94	66.23
2007	69.36	11062.57	40322.95	53179.06	135374.85	72.36

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجداول السابقة.

\* بنك الجزائر.

## ازمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر

الجدول رقم (19): تطور نفقات الموازنة العامة بالدولار خلال الفترة 1990 - 2007 .

السنوات	الدينار الجزائري مقابل الدولار	مجموع النفقات (مليون دولار)	النفقات التسيير (مليون دولار)	النفقات التجهيز (مليون دولار)
1990	8.86	15406.32	10022.57	5383.74
1991	19.00	11163.15	8094.73	5383.74
1992	21.82	19254.39	12654.94	5699.45
1993	23.36	20403.55	12475.04	7928.51
1994	35.09	16139.32	9415.87	6723.45
1995	47.68	15931.56	9934.85	5996.70
1996	54.77	13230.03	10052.87	3177.15
1997	57.73	14640.49	11147.67	3492.82
1998	58.74	14908.73	11301.58	3607.15
1999	66.64	14431	11625.07	2805.92
2000	75.29	15647.78	11371.93	4275.85
2001	77.30	17089.62	12466.14	4623.47
2002	79.69	19458.47	13774.82	5683.64
2003	77.39	21840.03	14508.33	7331.69
2004	72.3	26165.97	17304.28	8861.68
2005	73.36	27971.64	16907.93	10999.18
2006	72.64	33769.27	19794.87	13974.39
2007	69.36	44589.10	24114.76	20474.33

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجداول السابقة.

المراجع:

1 حسن عبد الله، مستقبل النفط العربي مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الثانية، 2006، ص 232.

2 لقد أكدت هذه الأحداث ارتباط النفط بالسياسة.

3 محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 230.

4 A.Ayoub, le modèle OPEP, Economie de l'énergie, N° 06, 1994, p71, 81.

5 حجاج بوخضور، تطور أسعار النفط خلال قرن، مقال منشور على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.arabiyat.com/forums/showthread.php?t=151285> .

6 الوكالة الدولية للطاقة International Energy Agency (IEA) تأسست عام 1974.

7 موسوعة "مقاتل الصحراء" موضوعات اقتصادية، البترول (اقتصادياً)، البترول وتأثيره في اقتصاديات الدول، منشورة على الموقع:<http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/Petrol/index.htm>

8 مدشن وهيبة، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003. رسالة ماجستير، كلية العلوم

الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 76.

9 محمد فوزي أبو السعود، رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عايد، الموارد واقتصادياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001 ص

165.

10 موسوعة "مقاتل الصحراء" موضوعات اقتصادية، منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك OPEC)، منشورة على الموقع:<http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/OPEC/index.htm> Consulté le 10-06-2008

- 11 نورة بنت عبد الرحمن اليوسف، ارتفاع وانخفاض أسعار النفط من عام 1970 إلى عام 2008، جامعة الملك سعود، بحث منشور على الموقع:
- <http://faculty.ksu.edu.sa/NourahAlyousef/Power>.
- 12 نورة بنت عبد الرحمن اليوسف، نفس المرجع السابق.
- 13 مشدن وهيبة، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي، مرجع سبق ذكره، ص 81.
- 14 مشدن وهيبة، نفس المرجع السابق، ص 96.
- 15 صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2000.
- 16 نور الدين هرمز، فادي الخليل، دريد العيسى، تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية \_ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1) 2007، ص 92.
- 17 التقرير الإستراتيجي العربي 2004-2005.
- 18 أحمد السيد النجار، الطفرة النفطية العربية الثالثة... دراسة للملامح والأسباب وآليات التوظيف، كراسات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة السادسة عشرة - العدد رقم (165) - يوليو 2006، ص 15.
- 19 حبيب محمود، انعكاسات الزيادات في أسعار النفط على الاقتصاد الوطني، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (2) 2007، ص 70.
- 20 أحمد السيد النجار، الطفرة النفطية العربية الثالثة... دراسة للملامح والأسباب وآليات التوظيف، مرجع سبق ذكره، ص 11.
- 21 صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2000، ص 218.
- 22 بيانات صندوق النقد الدولي في تقريره عن الاقتصاد العالمي الصادر في أبريل 2006.
- 23 صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007.
- 24 حسب القانون المتعلق بقوانين المالية 84-17 تصنف إيرادات الميزانية العامة في الجزائر إلى: الإيرادات ذات الطابع الجبائي و كذا حاصل الغرامات، مداخيل الأملاك التابعة للدولة، التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة و الأتاوى، الأموال المخصصة للمساهمات و الهبات و الهدايا، التسديد بالرأسمال للقروض و التسيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة و كذا الفوائد المترتبة عنها، مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها، مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا، المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة بصدد تسيير حافظة الأسهم التي تشحنها لها الدولة.
- 25 ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة: 1992-2003، منشورات بغداوي، الجزائر، 2004، ص 20.
- 26 عبد المجيد قدي، النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، ماي 2003.
- 27 بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 191.
- 28 - الدراسة القياسية تقتصر على الفترة 1990-2007.
- 29 انظر الملحق.
- 30 تصنف النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين: نفقات التسيير و نفقات التجهيز (انظر المادة 24 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية، المادة 35 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية)